الباب الأول

المقدمة

مقدمة البحث :

تهتم الدراسات الاقتصادية التسويقية بالظروف التسويقية لمحصول الارز حيث انه يعتبر من اهم المحاصيل التى تزرع بجمهورية مصر العربية سواء من الناحية الغذائية أم من الناحية التصديرية ، فهو احد المصادر النشوية الأساسية فى غذاء معظم السكان ، كما يعتبر محصول تصديرى هام يأتى فى المرتبة الثانية بعد القطن لما يحققه من عائد مجز من العملات الاجنبية التى يعتمد عليها الاقتصاد المصرى لتمويل الاستثمارات وبرامج التنمية سواء كانت زراعية أم صناعية .

وقد بلغت المساحة المنزرعة بالأرز حوالى ١ر٠٣ مليون فدان فى عام ١٩٧٨ بنسبة ٢٠ر٨٪ من اجمالى مساحة الحاصلات الصيفية ، ونسبة ٩ر٣٪ من المساحة المحصولية بجمهورية مصر العربية ، وقد بلغت الكمية المنتجة من الارز الشعير حوالى ٢ر٤ مليون طن فى عام ١٩٧٨ ، تمثل ٠ر٦٪ من الانتاج العالمى للارز ، وتقدر القيمة النقدية للانتاج بحوالى ١٥٣ر٤ مليون جنيه بالاسعار المزرعية ، بنسبة ٨ر٥٪ من اجمالى قيمة المحاصيل الحقلية بجمهورية مصر العربية فى عام ١٩٧٨ (١) .

ويتميز هذا المحصول بإمكان زراعته فى أغلب أنواع الأراضى الزراعية حتى الضعيفة منها كما يمكن زراعته بالاراضى المستزرعة حديثا لتحسين انتاجيتها وبالتالى فإنه يعمل على زيادة العرض الاقتصادى للاراضى الصالحة للانتاج الزراعى .

وقد بلغت حصيلة الصادرات من الارز المصرى المقشور البيض وغير البيض حوالى ٢٠ مليون جنيه بنسبة تقدر بحوالى ٩٩٪ من اجمالى قيمة صادرات الحبوب ونسبة تقدر بحوالى ٢٤٪ من اجمالى قيمة صادرات النباتية ، كما تشكل حصيلة الصادرات من الارز (١)

---

(١) وزارة الزراعة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى والاحصاء " نشرة الاقتصاد الزراعى " عام ١٩٧٨

المصرى حوالى ٣٪ من اجمالى حصيلة الصادرات الوطنية عام ١٩٧٨ ٠

وبذلك تتضح اهمية دراسة تسويق محصول الارز لمكانته الهامة فى النشاط التجارى

مشكلة البحث :

تبرز مشكلة البحث فى انخفاض كميات الارز الشعير المعروضة للتسويق التعاونى ٠ فبينما كانت الكمية التى تسلمتها شركات المضارب حوالى ١٣٢٢ ألف طن عام ٦٨/٦٩ بنسبة ٥١٪ من اجمالى انتاج الارز بجمهورية مصر العربية ٠ فقد انخفضت الى حوالى ١١٠٧ ألف طن عام ٧٨/٧٩ بنسبة ٤٧٪ من اجمالى الارز الناتج (٢) ٠

كما يلاحظ انخفاض الكميات المصدرة من الارز الابيض الى الدول المختلفة فقد كانت حوالى ٥٥٥ ألف طن عام ٦٨ ٠ وبلغت حوالى ١٤٥ ألف طن عام ١٩٧٨ أى بانخفاض مقداره ٤١٠ ألف طن (٣) ٠

ولذلك فإن البحث يقوم على افتراض ان نظام التسويق المعمول به هو احد العوامل الهامة التى تؤثر على الكميات المسوقة من الارز الشعير وكذلك على الصادرات الخارجية للارز الابيض ٠

---

(٢) الجدول رقم (١) بالرسالة

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٠ النشرة الشهرية للتجارة الخارجية العدد السنوى لعام ١٩٦٨ ٠

الاستعراض المرجعي :

في دراسة لمحمد رجاء عبد الفتاح (٤) ١٩٦٠ لتسويق الارز المصرى والعوامل المسئولة عن التقلبات الانتاجية والسعرية في الاقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة ، تبين ان الانتاج السنوى يتجه نحو الازدياد المستمر خلال الفترة ٣٥ ـ ١٩٥٧ وبلغ معدل الزيادة السنوى في هذه الفترة حوالى ١٦٦٠ ضريبة، وبالنسبة لجملة المقادير المستهلكة سنويا من الارز فإنه يتجه نحو الزيادة بمعدل سنوى قدره ٧ر٩٪ وذلك خلال الفترة ٢٨ ـ ١٩٥٦ ويرجع ذلك الى التغيرات السكانية ، وكذلك تبين أن إحلال الارز محل الذرة الشاميتؤدى إلى ازدياد كل من صافى الدخل المزرعى وصافى الدخل الزراعى كما اوضح ان التحديدات السعرية للأرز الشعير لاتستند الى دراسة الطاقة الانتاجية والاستهلاكية الداخلية والخارجية او الاسعار النسبية للزروع الاخرى بل تقوم على اساس التكاليف الانتاجية الارزية الشعيرية وحتى في هذه الحالة فهى تزيد في بعض الاحيان عن هذه التكاليف، كذلك التحديدات السعرية للارز الشعير يجب ان تستند الى دراسة الطلب الداخلى والخارجى على الارز المبيض وبصفة عامة فإن الاقليم المصرى يتمتع بميزة نسبية انتاجية تصديرية على غيره من الدول حيث ارتفاع متوسط الغلة الفدانية الارزية وانخفاض التكاليف الانتاجية وظهور الارز المصرى فى مواعيد مناسبة للتصدير والاستقرار النسبى للطلب الخارجى على الارز المصرى ولما كانت الرقعة الارزية المصرية بالرغم من اتجاهها نحو الازدياد تتسم بالتقلب من عام إلى آخر مما يؤدى الى عدم استقرار الطاقة الانتاجية التصديرية الارزية فإن العمل على زيادة استقرار الطاقة واتساع السوق يؤدى الى زيادة الدخل القومى .

(٤) محمد رجاء عبد الفتاح محمد الامير : تسويق الارز المصرى والعوامل المسئولة عن تقلبات الانتاجية والسعرية في الاقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة

فى دراسة لجمان عبد الحميد شرارة (٥) للسوق العالمى للارز المصرى ١٩٧٢ وجدت ان الانتاج العالمى من الارز فى اتجاه عام متزايد خلال الفترة ٤٦ ــ ٦٩ وان القارة الاسيوسة يتركز بها ما يزيد عن نصف الانتاج العالمى من الارز وان مصر وبد غشقر يمثل انتاجهما حوالى ٥٦٪ من إجمالى الانتاج الأرزى الافريقى فى خلال الفترة ٤٦ ــ ٦٩ كما تتفاوت الغلة الارزية الهكتارية للمناطق المنتجة للارز نظرا لاختلاف الظروف البيئية ونظم الزراعة ودرجة التقدم الاقتصادى وتمثل الصادرات الارزية الاسيوية حوالى ٤٧٪ من اجمالى الصادرات الارزية العالمية عام ٦٨ بعد ان كانت ٩٪ وهذا الانخفاض يتجه الى زيادة الطلب المحلى على الارز وتمثل الصادرات الارزية حوالى ٧٨٪ من اجمالى الصادرات الارزية العالمية فى الفترة ١٩٤٦ ــ ١٩٦٨ ٠

من المتوقع ان تصل الصادرات الارزية حوالى مليون طن فى عام ١٩٨٠ أى فى المركز الرابع ٠ وتعزى التقلبات التصديرية الارزية المصرية بصفة أساسية الى التقلبات الانتاجية حيث ان التغيرات فى الانتاج الارزى المصرى تشرح حوالى ٨١٪ من التغيرات فى الصادرات الارزية المصرية بفرض ثبات العوامل الاخرى ٠ وتناولت الدراسة التحليل الاحصائى للطلب على الأرز المصرى فى الأسواق العالمية وقد بينت الدراسة ان تفسير التدهور فى اسعار الارز العالمى والارز المصرى على أنه انخفاض فى اتجاه قاع الدورة حيث انها تتعرض لتقلبات دورية و من المتوقع أن ترتفع فى أواخر السبعينات اذا سادت العوامل التى ولدت الدورة فى فترة الدراسة ٣١ ــ١٩٦٩ ٠

==========

(٥) جمان عبد الحميد شرارة : دراسة اقتصادية للسوق العالمى للارز المصرى رسالة ماجستير ــ قسم الاقتصاد الزراعى ــ جامعة عين شمس ــ ١٩٧٢

وتوصى الدراسة بأهمية إجراء دراسات أخرى لبحث طبيعة الدورة فى التجارة العالمية والمتوقع لها كما تبينت ان الاسواق الافريقية والعربية تعتبران اسواقا ذات احتمالات مرتفعة من الأرز المصرى وأن الأسواق الأوربية الغربية لا يجب الاعتماد عليها لتحول تفضيلات المستهلك تجاه الأرز طويل الحبة

وفى دراسة لصلاح الجندى (٦) لاقتصاديات انتاج وتسويق الحبوب فى جمهورية مصر العربية ١٩٧٣ وجد ان المتوسط السنوى للاستهلاك المحلى للارز ٧٣٥ ألف طن مترى خلال الفترة ٥٠/٥١ ــ ٧٠/٧١ وتبين انها اتجاه تصاعدى كما قدر المرونة الانفاقية للارز فى الحضر بحوالى ٥٥ر٠ وبحوالى ٧٤ر٠ فى الريف كما قدر المرونة الدخلية للارز بحوالى ٦٧ر٠ وقدر المرونة السعرية بحوالى ــ٥٤ر٠ وكذلك المرونة العبورية للارز بحوالى ٣٤ر٠ ٣١ر٠ ١٦ر٠ ١٤ر٠ ٢٧ر٠ بالنسبة لكل من القمح والذرة الشامية والذرة الرفيعة والشعير والبطاطس مما يدل على أنها جميعا تعتبر سلع بديلة للارز كما قدر التكاليف التسويقية للارز بحوالى ٢٨٪ من السعر الذى يدفعه المستهلك للطن من الارز الابيض تبين ان الاتجاه الزمنى العام لقيمة الصادرات المصرية من الأرز تصاعدى ومعنوى احصائيا وتبلغ الزيادة السنوية بحوالى ٨٥ر٠ مليون جنيه تمثل حوالى ١ر١١٪ من متوسط قيمة الصادرات المصرية الارزية التى تبلغ حوالى ٧ر١٦ مليون جنيه فى الفترة ٥١ ــ ١٩٧١ وبلغت الاهمية النسبية لقيمة صادرات الارز فى اجمالى قيمة الصادرات المصرية تبين انها تبلغ حوالى ١ر١٧٪ من قيمة الصادرات المصرية الإجمالية عام ١٩٦٩ . كما تبين أن الاتجاه العام لكمية الصادرات الأرزية المصرية تصاعدى ومعنوى وتبلغ نسبة الزيادة السنوية حوالى ٢ر٢٥ ألف طن مترى تمثل ٦ر٧٪ من المتوسط العام لكمية الصادرات الارزية

(٦) محمد صلاح الدين عبد الله الجندى : اقتصاديات انتاج وتسويق الحبوب فى جمهورية مصر العربية ــ رسالة دكتوراه ــ قسم الاقتصاد الزراعى ــ جامعة القاهرة ١٩٧٣ .

فى دراسة لزيدان (٧) ١٩٧٤ للتسويق التعاونى للارز فى جمهورية مصر العربية حيث اهتم بدراسة العوامل المؤثرعلى الكمية الموردة من الارز الشعير وكذلك استجابة المزراع لنظام التسويق الحالى لمحصول الارز وذلك بعمل بحث ميدانى بمحافظة الشرقية وقد اظهرت الدراسة ان ٩ر١٨٪ من العينة موضع الدراسة للمنتجين يؤيدون تسويق محصولهم تعاونيا فى حين حوالى ١ر٨١٪ من اجمالى المنتجين يفضلون التعامل المباشر مع تجار الارز وقد حصر اهم الاسباب التى لاترغب الزراع فى تسويق محصولهم تعاونيا ومنها تأخير استلام ثمن المحصول ـ سهولة التعامل مع التجار ـ عدم ملائمة موقع ومركز التجميع ـ عدم الثقة فى القائمين بعملية الفرز ـ الحصول على ثمن المحصول مقدما من التاجر ـ تحمل تكاليف نقل الارز الى مراكز التجميع .

وتناولت سونيا (٨) دراسة تحليلية للتسويق التعاونى لبعض الحاصلات الزراعية فى جمهورية مصر العربية ١٩٧٦ والتى تناولت بشئ من التفصيل التسويق التعاونى للأرز حيث تبين ان هناك زيادة سنوية فى الرقعة الارزية بلغت نحو ٣٦ ألف فدان أى نحو ٧ر٣٪ من متوسط الرقعة فى الفترة ٦١/٦٢ ـ ٧٣/٧٤ وقدرت الزيادة فى الغلة الفدانية بنحو ٠ر٦١ طن أى بمعدل ٧ر٣٪ من المتوسط والذى يبلغ نحو ١ر٦٧ طن ، كذلك قدرت الزيادة السنوية فى الانتاج الكلى من الارز الشعير بنحو ٦٥ ألف طن اى بنحو ٤ر٣٪ من المتوسط والذى يبلغ ٥٣٢ر٢ ألف طن وقد لاحظت اتجاه الكمية المنتجة الكلية بوجه عام فى الفترة ٦٨/٦٩ ـ ٧٢/٧٣ الى الانخفاض مع استمرار الكمية المستهلكة الكلية فى الزيادة خلال تلك الفترة وذلك نتيجة زيادة السكان بصفة عامة ولحدوث تغير

==========

(٧) عبد الخالق عشرى زيدان : دراسة تحليلية للتسويق التعاونى للارز فى جمهورية مصر العربية ـ رسالة ماجستير ـ قسم الاقتصاد الزراعى ـ جامعة عين شمس ـ ١٩٧٤

(٨) سونيا محمد على : دراسة تحليلية للتسويق التعاونى لبعض الحاصلات الزراعية فى جمهورية مصر العربية ـ رسالة دكتوراة ـ قسم الاقتصاد الزراعى ـ جامعة القاهرة ١٩٧٦

فى النمط السكانى الغذائى لسكان الوجه القبلى . وبدراسة التسويق التعاونى للارز وجدت أن سوق الارز الشعير يمثل فى الواقع سوقا احتكاريا مزدوجة لوجود كتلتين من المشترين يتحكمان فى تحديد سعر الشراء هى الدولة واصحاب الغراكات .

كما وجدت علاقة ارتباطية قوية بين الطاقة التوريدية وصافى السعر المدفوع للمنتج حيث بلغ معامل الارتباط نحو ٦٨ر٠ ، كما ثبت وجود علاقة طردية بين الطاقةالتوريدية وسعر التسويق التعاونى للارز الشعير ٧٢ر٠ وبين الطاقة التوريدية ورقعة الارز الصيفى ٧١ر٠ وبمقارنة نظام التسويق التعاونى بالمبادىء التعاونية المتعارف عليها عالميا يتضح وجود اختلافات جوهرية فى النظام المطبق عن تلك النظم المتبعة فى الدول الاخرى

(٩)

وفى دراسة لاحمد سرور ١٩٧٨ للإمكانات الاقتصادية لتصدير بعض الزروع المصرية وجد ان الانتاج المصرى من الارز يبلغ نحو ٩ر٧٪ من حجم الانتاج العالمى فى حين تبلغ صادرات مصر منه نحو ٤ر٠٪ من حجم الصادرات العالمية ، كذلك تبين أن هناك أربع دول منافسة ينبغى ملاحظة برامج انتاجها وتصديرها وسياستها السعرية بالنسبة للارز وهى الصين ــ الولايات المتحدة ــ إيطاليا ــ الباكستان ، كذلك وجد أن صادرات مصر من الارز قد اتجهت للانخفاض خلال الفترة (٥٤ ــ ٧٤) وهذا يرجع إلى عجز العرض عن الوفاء بحاجة الطلب المحلى والاجنبى ويمكن دعم المركز التنافسي للأرز المصرى إذا أمكن تطوير الإنتاج ومواكبة العالم فى مجال تربيته ، كما وجد أن التوقع لإنتاج الأرز المصرى عام ٨٠ تبلغ ١٨٩٩ ألف طن بينما يتوقع استهلاك مابين ١٥٢١ ، ١٧٠٠ ألف طن وعلى ذلك فمن المحتمل ان تتراوح صادراته بين ١٩٩ ، ٣٧٨ ألف طن اما بالنسبة لعام ٨٥ فمن المحتمل أن تقل صادرات الأرز فتتراوح بين ٨ ، ٣٢٢ ألف طن وتتوقف صادرات

---

(٩) احمد سرور البنا : الامكانيات الاقتصادية لتصدير بعض الزروع المصرية ــ رسالة ماجستير ــ قسم الاقتصاد الزراعى ــ جامعة الازهر ــ ١٩٧٨

الأرز بدرجة كبيرة على السياسة التى تتبع بشأن ترشيد استهلاكه والنهوض بالانتاجية الفدانية

فى دراسة لفتحية مصطفى (١٠) ١٩٧٨ للتجارة الخارجية لمحصول الأرز بجمهورية مصر العربية حيث وجدت أن الكمية المصدرة من الارز المصرى آخذه فى الهبوط فى الفترة الاخيرة من الدراسة (٥٢ــ ٧٥) .

ويتوقف نمط الصادرات على طبيعة العلاقة بين مصر ودول العالم وخاصة العلاقات السياسية وتعتبر السوق العربية وسوق شرق اوربا من اهم أسواق الأرز المصرى التقليدية ودراسة دوال الطلب الفردية على الارز المصرى تبين أن أهم العوامل المؤثرة فى الطلب على الارز المصرى فى اهم الاسواق التقليدية هى اسعار التصدير لهذه الأسواق وقد تم وضع تخطيط للتجارة الخارجية لمحصول الأرز المصرى باستخدام اسلوب البرمجة الخطية بهدف تعظيم الدخل الكلى من تصدير هذا المحصول كما تم عمل نموذج لتخطيط برامج النقل للتجارة الدولية للارز العالمى بهدف الوصول الى تدنية للمسافات النقلية وبالتالى تدنى لتكاليف النقل ، ووفقا لتوقعات عام ١٩٨٥ فإن ٤ر٨٪ من جملة الكميات المصدرة والتى تقدر بنحو ٢٢٠ الف طن يجب أن تصدر الى السعودية ، ٤ر١٦٪ إلى الاتحاد السوفيتى ، ٣ر٢٪ الى بلغاريا كما تبين أن تصدير الارز لكل من السعودية واليمن سوف يعمل على تدنية تكاليف النقل للأرز المصرى

==========

(١٠) فتحية مصطفى السيد مصطفى : دراسة قياسية للتجارة الخارجية لمحصول الارز بجمهورية مصر العربية ــ رسالة دكتوراة ــ قسم الاقتصاد الزراعى جامعة عين شمس ــ ١٩٧٨

وفى دراسة لفاطمة الزلاقى (١١) ١٩٧٩ للطلب على بعض السلع الغذائية الرئيسية فى جمهورية مصر العربية تبين أن محصول الأرز يأخذ انتاجه اتجاها تنازليا خلال السنوات الأخيرة من الدراسة وتناولت سياسة الدعم للحبوب وقد وجد أن ما تحملته الدولة لتثبيت أسعار الأرز عام ١٩٧٨ نحو ٣١ مليون جنيه كما بلغت المرونة الدخلية للأرز نحو ٠ر٦٥ والمرونة العبورية نحو ٠ر٥٠ ، كما بلغت المرونة الاستهلاكية الأرزية فى الريف نحو ٠ر١٥ وبلغت فى الحضر نحو ٠ر٣١ باستخدام النموذج اللوغاريتمى والخطى على الترتيب ويعلل ارتفاع المرونة عن الحضر الى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل فى الحضر والى اختلاف العادات الاستهلاكية بينهما ، كذلك يتوقع أن يتراوح الاستهلاك القومى من الارز بين ١ر٥٤ ــ ١ر٦٧ مليون طن عام ٨٠ وبين ١ر٦٤ ــ ١ر٨٣ طن عام ١٩٨٢ ونظرا لانخفاض كمية الصادرات الأرزية فى السنوات السابقة فإن الدراسات اختلفت من حيث موقف مصر الانتاجى من الارز وبالتالى موقفها التصديرى فى كل من الامد القصير والطويل ٠

وفى دراسة لحسام شلبى (١٢) ١٩٨٠ لاقتصاديات انتاج الاستهلاك وتسويق محصول الارز فى جمهورية مصر العربية ، وجد أن متوسط الاستهلاك القومى يبلغ حوالى مليون طن ٧٦/٧٧ حيث يتأثر بالكميات المنتجة محليا والصادرات كما أوضح أن ارتفاع التكاليف

==========

(١١) فاطمة الزهراء انور محمد الزلاقى : دراسة تحليلية على بعض السلع الغذائية الرئيسية فى جمهورية مصر العربية ــ رسالة ماجستير ــ قسم الاقتصاد الزراعى ــ جامعة القاهرة ــ ١٩٧٩

(١٢) حسام الدين شلبى : اقتصاديات انتاج وتسويق محصول الارز فى جمهورية مصر العربية ــ رسالة ماجستير ــ قسم الاقتصاد الزراعى ــ جامعة الازهر ــ ١٩٨٠

الصناعية يرجع الى ارتفاع اجور العماله ، كما حصر اهم مشاكل تسويق الارز فى عدم انتظام انسياب المحصول ـ الافتقار الى اسلوب علمى لتقييم المحصول ومعوقات نقل الارز والمشاكل التمويلية فى تسويق الارز ووجد ان قيمة الصادرات المصرية رغم تذبذبها خلال فترة الدراسة الا انها اخذت اتجاها عاما متزايدا ومعنويا احصائيا ، وبلغ معدل الزيادة ٦ر٧ ٪ من المتوسط السنوى لقيمة الصادرات المصرية البالغ حوالى ٣٣١ مليون جنيه خلال الفترة ٦٠ ـ ٧٧ . كما تبين ان ارتفاع معدلات الاستهلاك المحلى من اهم اسباب تناقص الكمية المصدرة من الارز .

(١٣) وفى دراسة لاحمد حسين عبد الباقى ١٩٨١ للتجارة الخارجية لأهم الزروع الرئيسية المصرية تبين ان الصادرات الأرزية كانت تتخذ اتجاها صاعدا خلال الفترة (٦٠ ـ ٦٩) ثم اتخذت اتجاها هابطا حادا خلال الفترة ٧٤ ـ ٧٨ حيث وصل الى نحو ٩ر١٦٣ ألف طن أى ما يمثل نحو ٣٠٪ من متوسط الكمية المصدرة خلال الفترة ٦٠ ـ ٦٣ والهبوط فى الكميات المصدرة يفوق الهبوط فى الانتاج ويعزى تزايد الكميات المصدرة من الأرز خلال الفترة التى اتسمت بالتزايد الى تزايد الانتاج وليس الى نقص الاستهلاك وذلك لأن استهلاك الارز كان فى تزايد مستمر خلال فترة الدراسة حيث بلغ متوسطه ٨١٦ ألف طن خلال الفترة ٦٠ ـ ٦٣ ارتفع الى ١٣٤١ ألف طن خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٧٧ .

==========

(١٣) احمد حسين عبد الباقى : التجارة الخارجية لاهم الزروع الرئيسية المصرية وأثرها فى تشكيل الهيكل الانتاجى الزراعى فى ج م ع رسالة ماجستير ـ قسم الاقتصاد الزراعى ـ جامعة الازهر ـ ١٩٨١

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث الى دراسة الطلب والعرض لمحصول الارز المصرى سواء فى داخل جمهورية مصر العربية أو فى خارجها واضعا فى مقدمة اهدافه سبل زيادة الكفاءة التسويقية للارز وتحقيق هدف المنتجين من جهه فى حصولهم على العائد المناسب من المحصول و هدف الدولة من جهه اخرى فى زيادة إنتاج الأرز حتى يمكن سد احتياجات الطلب الداخلى والخارجى ، بالإضافة إلى فتح اسواق جديدة لتحقيق اكبر عائد ممكن من العملات الأجنبية .

الطريقة البحثية :

استخدم فى هذا البحث طرق التحليل الاقتصادى الوصفى والكمى مع الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية لتقدير معلمات المعادلات الانحدارية و معادلات العلاقات الاقتصادية وكذلك معامل الارتباط و اختبارات المعنوية لقياس معنوية العلاقات الارتباطية بين المتغيرات موضع الدراسة .

مصادر البيانات :

وقد اعتمد فى الحصول على البيانات اللازمة من النشرات الاقتصادية المختلفة التى تصدرها الهيئات الحكومية والمنظمات الدولية وأهمها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ووزارة الزراعة ، وتقارير الجهات المعنية بالأرز بجمهورية مصر العربية وأهمها شركة تسويق الأرز والأمانة الفنية لقطاع المضارب ، وكذلك تقارير ونشرات منظمة الاغذية والزراعة الدولية .

تضم هذه الرسالة خمسة أبواب :

يتضمن الباب الأول مقدمة ويتناول الباب الثانى تسويق الأرز الشعير، والباب الثالث يتضمن التسويق الداخلى للارز الابيض، ويحتوى الباب الرابع على التسويق الخارجى للارز المصرى، ويعرض الباب الخامس المقترحات الخاصة بتحسين نظام تسويق الارز، ثم يلى ذلك الموجز والخاتمة وقائمة بالمراجع باللغة العربية واللغة الانجليزية ثم موجز للرسالة باللغة الانجليزية.

الباب الثانى

تسويق الأرز الشعير

بمصر

- تسويق الارز الشعير قبل تطبيق نظام التسويق التعاونى •
- التسويق التعاونى للارز الشعير •
- اهمية التسويق التعاونى للأرز •
- تطور نظام التسويق التعاونى للأرز الشعير •
- مراحل التسويق التعاونى :
  - حصر المساحات المنزرعة •
  - التعبئة •
  - التوريد •
  - الوزن •
  - الفرز والتحكيم •
  - الشراء •
  - النقل •
- المسالك التسويقية للأرز الشعير •
- تطور الكميات المسوقة تعاونيا من الأرز الشعير •
- علاقة الكميات المسوقة تعاونيا بالإنتاج من الأرز الشعير •
- اثر التغير فى الاسعار على توريد الأرز الشعير للتسويق التعاونى •
- اثر غرامات عدم التوريد على عرض الأرز الشعير للتسويق التعاونى •
- مشاكل التسويق التعاونى •

تسويق الارز الشعير

تسويق الارز الشعير قبل تطبيق نظام التسويق التعاونى

لاشك أن تسويق أى محصول فى ظل نظام الحرية الاقتصادية يخضع الى نشاط التجار بعيدا عن تدخل الدولة ، طالما ان هذا المحصول لايتميز عن المحاصيل الاخرى ، وهذا كان حال الأرز كمحصول يزرع بمساحات مختلفة تبعا لرغبة الزراع وحاجتهم ، ثم يقومون بعد حصاده ببيع ما يزيد عن حاجتهم إلى التجار المحليين الذين يقومون بتسويق المحصول داخليا ، وكذلك ببيعه إلى التجار أو الشركات المتخصصة فى عمليات التصدير .

وعندما شعرت الدولة بأهمية هذا المحصول ، صدر القانون رقم ٣٥ لسنه ١٩٣٩ الذى خول لوزير الدفاع سلطة حصر كميات الارز فى مصر ، بل ورقابتها ، ثم فى عام ١٩٤٠ انتقلت هذه السلطة الى وزارة التموين ، التى قامت بتنظيم عمليات انتاج وتسويق الارز .

وقد كان شراء المحصول من الزراع عن طريق بنك التسليف الزراعى التعاونى وبنك مصر وبنك الاسكندرية ، حيث كانت هذه البنوك تتعاقد مع الزراع أو التجار بتوريد محصولهم فى عبوات لأقرب شونه تتبع احدى هذه البنوك ، حيث يتم وزن المحصول ويتم تحديد رتبته ودرجة نظافته بواسطة اخصائيين يتبعون البنك ، ثم يتم صرف الثمن مخصوما منه المبالغ التى دفعها البنك لتمويل الزراع خلال موسم زراعة المحصول ثم بعد ذلك تقوم وزارة التموين بالاشراف على ضرب الارز ثم تنظيم توزيعه بين احتياجات الاستهلاك المحلى والتصدير للدول الاخرى ، هذا بجانب قيام كثير من التجار بتبييض كميات الأرز المتبقية من حصة الوزارة فى الفراكات الاهلية فى الريف ، ثم يتحولون

تسويقها بأسعار غير ثابتة و تتأثر بموسمية الانتاج .

ثم انشئت المؤسسة المصرية العامة للمطاحن و المضارب و المخابز بالقرار رقم ٥٦٣ لسنه ١٩٦٢ لتقوم بالتعاقد مع كبار التجار والمنتجين على شراء محصول الارز بالاضافة الى الكميات التى تتسلمها من مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى التى تشترى محصول المنتجين الذين يحصلون على قروض منها لزراعة وخدمة و حصاد المحصول .

مما سبق نجد ان الدولة ومؤسساتها لم تكن تخدم سوى كبار المنتجين ، اما صغار المنتجين فكانوا ضحية للتجار و السماسرة الذين يهدفون الى تحقيق ارباح طائلة على حسابهم ، حيث كان تقديم السلف و القروض من قبل هؤلاء التجار اليهم يعتبر قيدا بعدم التصرف فى المحصول و تسليمة اليهم وفاء لمديونياتهم ، بالإضافة إلى استغلال التجار لجهل المنتجين بمغالطتهم عند الحساب ووزن المحصول ، وايهامهم بانخفاض رتبته كى يستفيدون من فروق السعر عند بيع المحصول ، أى ان منتج الارز لم يكن فى ظل الظروف السابقة يحصل على السعر المجزى لمحصوله ، بالاضافة إلى حدوث تباين للاسعار بين مناطق الانتاج المختلفة ، بل وفى داخل المنطقة الواحدة ، نتيجه لتعدد التجار و الوسطاء ، كما تعتبر أرباح السماسرة وتجار التجزئة من التكاليف الاضافية التى يتحملها المستهلك على ثمن الأرز ، أى أنه فى ظل هذا النظام كان هناك ظلم للمنتج نتيجه انخفاض السعر الذى يحصل عليه و الذى يشكل جزءا صغيرا مما يدفعه المستهلك وذلك لوجود طبقة التجار الوسطاء ، مما كان له اكبر الأثر فى الشعور بالحاجة الى تغيير هذا النظام .

ولذلك لجأت الدولة إلى تطبيق نظام لتسويق محصول الأرز الشعير أطلق عليه نظام التسويق التعاونى للأرز اعتبارا من عام ١٩٦٥/ ١٩٦٦ .